

دور التكتلات الاقتصادية في النظام الدولي (البريكس أنموذجاً)

The role of economic blocs in the international
system (BRICS as a model)

م.م أمنية باسم سعدي

جامعة بغداد/ مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية

تاريخ الاستلام ٢٠٢٥/٢/٢ تاريخ القبول ٢٠٢٥/٣/٢ تاريخ

النشر ٢٠٢٥/٤/٣٠

الملخص:

ان دور التكتل الإقتصادي (البريكس) (البرازيل، وروسيا، والهند، والصين، وجنوب إفريقيا) في مواجهة الهيمنة الأمريكية على النظام الدولي. يوضح أن البريكس تسعى لتعزيز نظام دولي متعدد الأقطاب، رافضةً التفرد الأمريكي في القرارات السياسية، والإقتصادية العالمية، وتعمل المجموعة على خلق بدائل للمؤسسات الغربية مثل البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، من خلال تأسيس مؤسسات خاصة بها، مثل "بنك التنمية الجديد"، بهدف تقوية الإقتصادات الناشئة. ورغم ذلك، يواجه التكتل تحديات عديدة من أبرزها الخلافات بين أعضائه، مما يعيق قدرته على تشكيل جبهة موحدة ضد الهيمنة الأمريكية.

الكلمات المفتاحية: التكتلات الاقتصادية، البريكس، الهيمنة الأمريكية، مقومات القوة، مستقبل النظام الدولي.

Abstract:

The role of the BRICS economic bloc (Brazil, Russia, India, China, and South Africa) in confronting American hegemony over the international system. It is clear that BRICS seeks to strengthen a multipolar international system, rejecting American monopoly in global political and economic decisions. The group is working to create alternatives to Western institutions such as the World Bank and the International Monetary Fund, by establishing its own institutions, such as the "New Development Bank," with the aim of strengthening emerging economies. However, the bloc faces many challenges, most notably the differences between its members, which hinders its ability to form a unified front against American hegemony.

Keywords: Economic blocs, BRICS, American hegemony, components of power, future of the international system.

المقدمة : تعد التكتلات الاقتصادية من بين الفواعل التي أفرزتها العولمة والنظام الدولي الجديد الذي يقوم على المنهج الرأسمالي، ولعل أبرز هذه التكتلات الاقتصادية بروز القوى الصاعدة، ومنها مجموعة دول بريكس (البرازيل، وروسيا، والهند، والصين، وجنوب أفريقيا) وتأثيرها المتنامي، ولا سيما الإقتصادي، مثل تحدياً للسياسة الأمريكية في مناطق العالم المختلفة، وكذلك عمل على صنع قواعد جديدة للنظام العالمي تتحدى القواعد الأمريكية، ولا سيما الاقتصادية منها، وبدأ ذلك واضحاً ولا سيما في ما يتعلق

بالتقارب الروسي - الصيني لتكتل البريكس، والهدف من هذا التكتل هو إصلاح مؤسسات الحوكمة الاقتصادية العالمية، فضلاً عن إنشاء مؤسسات مالية موازية لنظام برتين وودز، وغيرها من القضايا الرئيسة الأخرى التي تسعى إلى تحقيقها من أجل خلق نظام دولي أكثر عدلاً وانصافاً.

اهداف البحث: يهدف البحث الى بيان الجانب النظري لتكتل البريكس من خلال نشاتها واهدافها واهم المقومات (الاقتصادية، والبشرية، والعسكرية)، ودور التكتل على النظام الدولي، ومستقبل هذا التكتل ضد الهيمنة الامريكية.

اشكالية البحث: تنطلق اشكالية البحث من تساؤل رئيسي، ماهو دور تكتل البريكس في تغيير النظام الدولي؟ ومن خلال ذلك هنالك مجموعة من الأسئلة التي تعبر عن صلب مشكلة البحث بالآتي:

- ماهو تكتل البريكس وماهي أهدافه؟
- ماهي مقومات القوة لدول البريكس؟
- ماهي التحديات التي تواجه تكتل البريكس؟
- ماهو دور دول البريكس في النظام الدولي؟

فرضية البحث: ينطلق البحث من فرضية مفادها: " تلعب التكتلات الاقتصادية دوراً متزايداً في إعادة تشكيل النظام الدولي، حيث يساهم تكتل البريكس في تعزيز نظام متعدد الأقطاب من خلال تقليل الهيمنة الأمريكية التي تعتمد على نظام احادي القطبية ، وتعزيز التعاون الاقتصادي بين أعضائه، مما يؤثر على موازن القوى الاقتصادية والسياسية عالمياً".

هيكلية البحث: تنطلق هيكلية البحث من مجموعة من المطالب أهمها تقسيم البحث الى فقرات :

اولاً: نشأة واهداف تكتل البريكس.

ثانياً: مقومات القوة لتكتل البريكس والتحديات التي تواجهها.

ثالثاً: دور البريكس في النظام الدول ومستقبله في ظل هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية.

اولاً: مفهوم ونشأة واهداف تكتل البريكس

١. مفهوم التكتلات الاقتصادية

لم يتم تحديد شامل لهذا المفهوم من قبل العديد من المفكرين والباحثين، واختلاف وجهات النظر فيما بينهم، ومن اهم المفكرين الذين عرفوا مفهوم التكتلات الاقتصادية

- عرّف الاقتصادي بيلا بلاسا التكتلات الاقتصادية بأنها " عملية وحالة التي

تستدعي اتخاذ الإجراءات اللازمة من اجل الحد من الحواجز التي تعيق هذا

التكتل، المتمثلة بالترفة بين إقتصاديات لمختلف الدول والتميز بين الدول"^١

- عرّف جورنال ميردال التكتلات الاقتصادية بأنها "هي عبارة عن العمليات

الإجتماعية والإقتصادية التي بموجبها يتم ازالة جميع الحواجز بين الوحدات

المختلفة، وتؤدي إلى تحقيق تكافؤ الفرص أمام جميع عناصر الإنتاج على

المستوى الإقليمي والعالمي، مع وجوب تحقيق التنسيق والتجانس في السياسات

الاقتصادية".

- وعَرّف فريتز ماكلوب التكتل الإقتصادي بأنه " هو إزالة العقبات التي تحول دون انتقال جميع أنواع وأنماط العمالة ورؤوس الأموال، والمنتجات بوصفها شروط ضرورية لإحراز التكتل الذي يتطلب كذلك إقامة مؤسسات واتباع سياسات مشتركة من شأنها ان تؤمن استمرار عدم التمييز بين الدول المشاركة في هذا التكتل".

- عَرّف جان تنبرغن التكتل الإقتصادي بأنه " عبارة عن إيجاد السبل للعلاقات الدولية والسعي لإزالة كافة العقبات والمعوقات أمام هذا التعاون".^{١١}

٢. نشأة تكتل البريكس

استخدم اصطلاح (البريك BRIC) لأول مرة عام ٢٠٠١ من لدن (جيم أونيل Jim O'Neill)، اذ أعطى تعريفاً لهذا الاصطلاح في تقرير عن نتائج دراسة حول الإقتصاد العالمي تحت عنوان (The World Needs Better Economic BRICS)، وترمز كلمة البريك إلى الاحرف الأولى لتسميات الدول الاربعة المكونة له وهي: (البرازيل، وروسيا، والهند، والصين) وكانت في البداية تضم ثلاث دول وهي (روسيا- والهند- والصين) وعُرّفت هذه المجموعة باسم (RIC)، ثم انضمت البرازيل وأصبحت هذه المجموعة تعرف باسم (BRIC)، بدأ التفاوض لتشكيل مجموعة البريك في العام ٢٠٠٦، وقد أضفى أول اجتماع لوزراء خارجية (البرازيل، وروسيا، والهند، والصين) على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ طابعاً رسمياً على التجمع الجديد^{١٢}

وفي عام ٢٠١١ "حل بريكس محل "مجموعة البريك BRIC" بانضمام جنوب افريقيا الى هذه المجموعة^{١٣}، وتضم البريكس (البرازيل، وروسيا، والهند، والصين، وجنوب افريقيا) هذا يعني ان المجموعة في طريقها الى تكوين تكتل سياسي على شاكلة الاتحاد

الأوروبي، أو تجمع الآسيان، ويقوم التكتل باجتماعات دورية يسمى بإجتماع القمة، وهو اجتماع لرؤساء الدول، أو الحكومات، وعادة يواجه إهتمام كبير من قبل وسائل الإعلام الكبيرة، مع إجراءات أمنية مشددة وجدول أعمال مسبق. وتعد مجموعة (البريكس) قمة سنوية منذ العام ٢٠٠٩، وتتناوب البلدان الأعضاء في استضافة هذه القمة^٧، وفيما يأتي استعراض لقمم البريكس وأهم الموضوعات المناقشة، والأمور المتفق عليها:

الجدول رقم (١) القمم التي عقدتها مجموعة دول بريكس منذ نشأتها

القمم	تاريخ ومكان انعقاد القمة	مواضيع المناقشة	أهم النقاط التي اتفقوا عليها
١	2009(روسيا)	- وضع الاقتصاد العالمي - قضايا التنمية العالمية - آفاق زيادة تعزيز التعاون داخل البريك	- تعزيز التنسيق بين الدول الأربعة حول قضايا الإصلاح الإدارية العالمية
٢	٢٠١٠ (البرازيل)	- القضايا المتعلقة بالاصلاح النظام المالي	- توقيع اتفاقية تعاون لتسهيل تمويل مشاريع الطاقة والبنية التحتية. -دراسة طرق لتوسيع نطاق منح الائتمان بين بلدان بريك.
٣	٢٠١١ (الصين)	- جنوب افريقيا عضوا رسميا في المجموعة	- الاقتصاد والتمويل؛ إدانة الإرهاب؛ التشجيع على استخدام الطاقة المتجددة والاستخدام السلمي للطاقة النووية؛ الالتزام

		- تسمية البريكس - بدل البريك - الحاجة الى - اصلاح الحكم - العالمي	بالأهداف الإنمائية للألفية والقضاء على الجوع والفقر.
٤	٢٠١٢ (الهند)	- شراكة البريكس - من اجل - الاستقرار والامن - والازدهار - العالمي	- تعيين ممثلين عن البلدان النامية لرئاسة البنك الدولي. - تعيين رؤساء صندوق النقد الدولي والبنك الدولي من خلال إجراء مفتوح وشفاف وقائم على أساس الجدارة. - الدعوة إلى إنشاء بنك التنمية الجديد من أجل تعزيز التجارة بين بلدان البريكس - توقيع اتفاقية لتسهيل منح الائتمان.
٥	٢٠١٣ (جنوب افريقيا)	- بريكس وافريقيا: - شراكة من اجل - التنمية والتكامل - والتصنيع	-مناقشة التنمية الشاملة والمستدامة وإصلاح مؤسسات الحكم العالمية. - تعزيز الحوار في بريكس، والمعروف باسم التواصل - زيادة التعاون مع الاقتصادات الناشئة والبلدان النامية والمنظمات الدولية والإقليمية ذات الصلة
٦	٢٠١٤ (البرازيل)	- النمو الشامل - والحلول - المستدامة	-إنشاء بنك التنمية الجديد (NDB)، بهدف تخصيص الموارد لتمويل مشاريع البنية التحتية والتنمية المستدامة في البلدان النامية. يبلغ رأس المال المكتتب به المبدئي للبنك ٥٠ مليار دولار أمريكي،

دور التكتلات الاقتصادية في النظام الدولي (البريكس أنموذجاً)

			برأسمال أولي مدفوع قيمته ١٠ مليارات دولار أمريكي، يتم دفعه في أسهم متساوية من قبل الدول الخمسة، حتى عام ٢٠٢٢. -إنشاء صندوق احتياطي يصل إلى ١٠٠ مليار دولار أمريكي للاحتياطيات الطارئة. -إنشاء الترتيب (CRA) أيضاً لتوفير الدعم المتبادل لأعضاء البريكس أثناء الأزمات المحتملة في ميزان مدفوعاتهم
٧	٢٠١٥ (روسيا)	- شراكة بريكس وقوة دافعة للتنمية العالمية	-الموافقة على الاتفاقات التأسيسية لبنك التعمير والإسكان. -الموافقة على استراتيجية الشراكة الاقتصادية للبريكس، وهي خارطة طريق لتنويع التجارة والاستثمار بين البلدان الأعضاء. -التوقيع اتفاقيات واتفاقيات التعاون الثقافي بين بنوك التنمية في دول البريكس وبنك التنمية الوطني.
٨	٢٠١٦ (الهند)	- بناء حلول شاملة وجماعية	-ناقشت قضايا مثل المسؤولية المالية والاجتماعية وإضفاء الطابع المؤسسي على البنك الوطني للتنمية، وجذب الاستثمارات ومكافحة الإرهاب والنمو الاقتصادي.
٩	٢٠١٧ (الصين)	-بريكس: شراكة اقوى من اجل مستقبل أكثر اشراقاً	- توقيع خطة العمل لتشجيع التعاون في مجال الابتكار (خطة BRICS للتعاون في مجال الابتكار ٢٠١٧-٢٠٢٠)

		- مشاركة كل من تايلند، مصر، المكسيك، غينيا، طاجيكستان - توسيع مجموعة تكتل البريكس	- اتفاق البريكس على انضمام كل من تايلند، مصر، غينيا، طاجيكستان بصفة مراقب - إنشاء شبكة أبحاث البريكس لمرض السل. - توقيع خطة عمل البريكس بشأن التعاون الاقتصادي والتجاري، واستراتيجية البريكس للتعاون الجمركي ومذكرة التفاهم بين بنك التنمية الجديد NDB ومجلس الأعمال البريكس
١٠	٢٠١٨ (جنوب افريقيا)	- بريكس: تعاون من اجل نمو شامل وازدهار المشترك في الثورة الصناعية	- التوقيع على اتفاق بشأن إنشاء المكتب الإقليمي للأمريكتين لبنك التنمية الجديد، الذي سيكون مقره في ساو باولو. - توقيع مذكرة حول شراكة الطيران الإقليمية. - إنشاء شبكة البريكس للابتكار (iBRICS.)
١١	٢٠١٩ (البرازيل)	- النمو الاقتصادي لمستقبل مبتكر	- تعزيز وإصلاح النظام المتعدد الأطراف، التعاون الاقتصادي والمالي، الأوضاع الإقليمية. - تم توقيع اتفاقيات الى وقف الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة على المستويين الدولي والإقليمي.
١٢	٢٠٢٠ (روسيا)	- الاستقرار العالمي والامن	- تعزيز التعاون في مكافحة الوباء - النظر في مستقبل تنمية البريكس

دور التكتلات الاقتصادية في النظام الدولي (البريكس أنموذجاً)

			المشترك والنمو المبتكر - تعزيز انتعاش ونمو الاقتصاد العالمي - دور بنك التنمية الوطني على توفير الموارد المالية لتقليل الخسائر البشرية والاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن تفشي فيروس كورونا - استعادة النمو الاقتصادي في دول البريكس يهدف إلى تخصيص ١٠ مليارات دولار أمريكي القروض الطوارئ الدول الأعضاء .
١٣	٢٠٢١ (الهند)	- التعاون من اجل الاستمرارية والتوحيد والتوافق	- تعزيز التعاون بين دول البريكس في إطار الركائز الثلاث السياسية والأمنية والاقتصادية والمالية من والتبادلات الثقافية والشعبية). - توقيع إتفاقية تعاون البريكس بشأن كوكبة أقمار الاستشعار عن بعد. - مناقشة مذكرة تفاهم حول التعاون في مجال تنظيم المنتجات الطبية للاستخدام البشري - مناقشة التطورات الاخيرة لافغانستان
١٤	2023 (جنوب أفريقيا)	- التعاون الاقتصادي - تقليص الهيمنة الأمريكية	- الاتفاق على انضمام دول أخرى المجموعة وتم انضمام خلاله هذه القمة ست دول للمجموعة وهي: إيران، مصر، السعودية، الإمارات العربية المتحدة، الأرجنتين

- الاتفاق على آليات الدعم المالي لبنك التنمية الذي يخص المجموعة الاتفاق على الاعتماد العملات المحلية للدول الأعضاء في جزء من التبادلات كبديل للدولار الأمريكي	- تم دعوة مصر للانضمام كعضو دائم للبريكس		
--	--	--	--

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على: معلم ام البنين، دور تكتل البريكس في النظام الدولي، اطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر - باتنة ١، ٢٠٢١، ص ١٠

ثالثاً: أهداف تكتل البريكس

يسعى تكتل البريكس الى تحقيق مجموعة من الأهداف التي تعكس الدوافع التي من اجلها أنشأ التكتل وأهمها:^{vi}

١. يسعى تكتل بريكس إلى أن يكون تحالفاً استراتيجياً يتبنى رؤية مغايرة للنظام الدولي، مركزاً على مبادئ تهدف إلى حماية مصالح الدول النامية، مع التركيز على احترام سيادة الدول وضمان المساواة بينها في الحقوق داخل النظام الدولي.

٢. يولي تكتل البريكس اهتماماً كبيراً بقضايا الفقر والبطالة، نظراً لأن بعض أعضائه، مثل الهند، وجنوب إفريقيا، والبرازيل، تعاني من معدلات بطالة مرتفعة ومشكلات تنمية كبيرة.

٣. ترفض دول البريكس الهيمنة العالمية التي تمارسها القوى الغربية الكبرى على الاقتصاد والسياسة الدولية، كما تعارض النموذج النيوليبرالي الذي تبنته الدول الغربية ومؤسساتها التي ما تزال خاضعة لنفوذ تلك الدول. هذا

النموذج كان من العوامل التي أسهمت في الأزمات المالية والاقتصادية التي واجهتها الإقتصادات الغربية مؤخراً.

٤. ان الوظيفة الاساسية للبريكس هي اصلاح الهيكل الاقتصادي والمالي، عبر تحقيق آفاق للتنمية وتسهيل التقارب بين الدول المتشاركة، ولكن هناك ضرورة لوجود رغبة مشتركة من الشركاء للقيام بالإصلاح الدولي، والمالي، والاقتصادي، دون الأخذ بنظر الاعتبار القوة الاقتصادية للأسواق الناشئة، والبلدان النامية.

٥. تسعى دول البريكس إلى إنشاء نظام بديل لمواجهة القيود التي يفرضها الهيكل الحالي للنظام المالي والنقدي الدولي على آفاق نموها، لا سيما في ظل هيمنة الدولار الأمريكي على نظم المدفوعات والاحتياطيات الدولية التي لا تتوفر لها بدائل ملائمة حالياً. يهدف هذا التحالف إلى تطوير نظام جديد للعملة الاحتياطية، وزيادة استخدام العملات الوطنية في المعاملات بين الدول الأعضاء، فضلاً عن تعزيز التعاون في الأسواق المالية بهدف تحسين الاستقرار المالي والتفاعل وفقاً للمبادئ والمعايير الدولية.

٦. يوفر البريكس فرصة لتعزيز التعاون في العديد من القضايا الاقتصادية، والمالية، والسياسية بين الدول الأعضاء، مما يعزز الوحدة ويحقق التكامل الأقصى ويوفر فرصاً للتجارة والاستثمار والتمويل. هذا التعاون يمكّن الدول الأعضاء من مواجهة المخاطر والتحديات المختلفة، والحفاظ على نمو إقتصادي شامل، وتعزيز النمو الإقتصادي العالمي بشكل قوي ومستدام ومتوازن.

٧. تعمل البريكس على ان يكون لها دور في إدارة الإقتصاد العالمي إلى جانب مجموعة العشرين، والصناديق المالية الدولية الكبرى، كما تحرص على الدفع باتجاه إدخال إصلاحات في مجموعة البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي.

٨. السعي لإنشاء بنك جديد للتنمية البينية والدولية: كالمعمل على إنشاء مؤسسة مالية دولية رديفة للمؤسسات الاقتصادية الدولية الحالية (مثل البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي) بهدف استكمال الجهود الدولية المتعددة الأطراف والمؤسسات المالية الإقليمية، الرامية إلى دعم النمو والتنمية على المستوى العالمي^{vii}

٩. أدركت دول البريكس ضرورة مواجهة التغيرات المناخية باعتبارها قضية عالمية تؤثر على الأمن الغذائي، والإقتصاد، والتنمية المستدامة من خلال الالتزام باتفاقية باريس للمناخ، واتخاذ تدابير لخفض انبعاثات الغازات الدفيئة. والاستثمار في الطاقة المتجددة والمستدامة، مثل الطاقة الشمسية، وطاقة الرياح، ودعم الدول النامية في مواجهة التغيرات المناخية من خلال تقديم التمويل والمساعدات التقنية

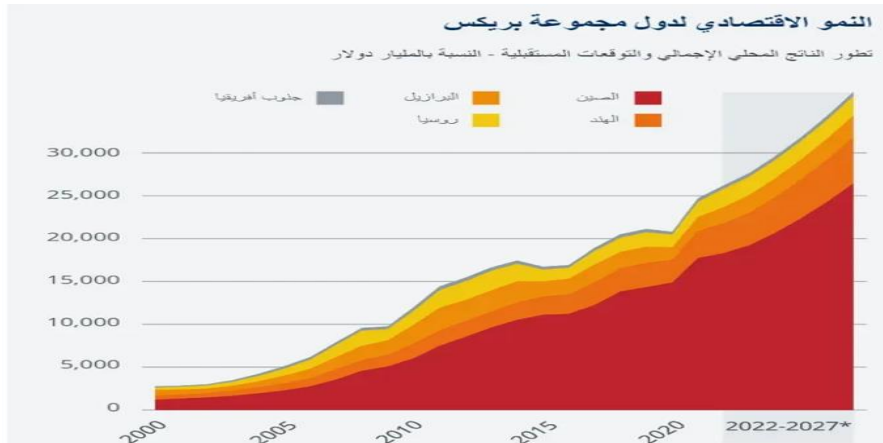
١٠. تعد التكنولوجيا والابتكار عنصراً أساسياً في استراتيجية البريكس لتعزيز التنمية الاقتصادية، والاجتماعية، من خلال دعم الابتكار، وريادة الأعمال من خلال تمويل المشاريع التكنولوجية الجديدة وتطوير برامج تبادل علمي وأكاديمي بين الدول الأعضاء لرفع مستوى البحث العلمي، والاستثمار في المجالات الحيوية مثل الذكاء الاصطناعي، والفضاء، والتكنولوجيا الحيوية، والأمن السيبراني.

ثانياً: مقومات القوة لتكتل البريكس والتحديات التي تواجهه

(١) مقومات القوة لتكتل البريكس:

دول البريكس تمتلك مقومات عدة ومقدرات تشكل الداعمة الأساسية لظهور بريكس مجتمعة في العلاقات الدولية كقوة إقتصادية فاعلة، مما يؤهلها لتأدية ادوار محورية في القضايا العالمية، إذ نجد داخل تكتل بريكس دولتين دائمتين العضوية في مجلس الامن الدولي وهما روسيا، والصين،^{viii} فيمكن تقسيمها الى:

الجدول رقم (٢) مقومات القوة لدول تكتل البريكس خلال عام (٢٠٢٢)



الدول	الناتج المحلي الاجمالي بالمليون دولار	تعداد السكاني	الانفاق العسكري
برازيل	١,٩٢	٢١٥	١,١٠
روسيا	٢,٢٤	١٤٣	٤,١٠
الهند	٣٣٩	١,٤٢	٢,٤٠
الصين	١٧,٩٦	١,٤١	١,٦٠

جنوب افريقيا	٤٠٥,٨٧	٥٨٠	٠,٧٠
-----------------	--------	-----	------

المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي من خلال

الشبكة الالكترونية: <https://data.albankaldawli.org/>

من خلال الجدول رقم (٢) مثل الناتج المحلي الإجمالي أهم المقومات الإقتصادية لتكتل البريكس، الذي يعد أكبر تجمع إقتصادي لأسرع خمس إقتصادات نمواً في العالم. حيث تبلغ نسبة الناتج المحلي لدول البريكس نحو ٢٠% من إجمالي الناتج العالمي.^{ix}

تمتلك دول البريكس إقتصادات ناشئة، حيث تحتل الصين المرتبة الثانية كأكبر إقتصاد عالمي بمعدل نمو سنوي يصل إلى ١٠%، وهي أكبر مصدر، وثاني أكبر مستورد على مستوى العالم. كما يحتل إقتصاد البرازيل المرتبة السادسة عالمياً، في حين يحتل الإقتصاد الروسي المرتبة الحادية عشرة من حيث الناتج القومي الإجمالي، والسادسة من حيث القدرة الشرائية. تمتلك الهند سوقاً استهلاكية كبيرة، ويعد إقتصاد جنوب أفريقيا الأكبر في الاتحاد الأفريقي، وهو من الدول الرائدة في مجال التعدين، وتصنيع المعادن، وثالث أكبر مصدر للفحم في العالم.

أما من حيث القوة البشرية، فإنها تعتبر من المقومات الأساسية التي تعتمد عليها دول البريكس في تطوير اقتصادياتها، من خلال استثمار هذه القوة في النشاط الاقتصادي، مما يسهم في توسيع الأسواق من حيث القدرة الاستهلاكية. تتميز مجموعة البريكس بميزة نسبية تتمثل في عدد سكانها الكبير، حيث بلغ عدد سكان الصين حوالي ١,٤١ مليار نسمة من عام

٢٠١٩ إلى عام ٢٠٢٢، ما يمثل أكثر من ٢٠% من سكان العالم، وهي أكبر دول التكتل من حيث عدد السكان. بينما تعد جنوب أفريقيا الأقل سكاناً بين الدول الأربعة الأخرى، لكن إجمالي سكان دول مجموعة البريكس يقدر بنحو ٤٢% من سكان العالم.^x

أما فيما يتعلق بمقومات القوة العسكرية، تتمتع دول البريكس بقدرة على مواجهة التحديات الأمنية، حيث تأتي روسيا، والصين، والهند في ترتيب القوة العسكرية بعد الولايات المتحدة. تصدر روسيا قائمة الإنفاق العسكري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بوزن ٤,١٠، تليها الهند بوزن ٢,٤٠، ثم الصين بوزن ١,٦٠، والبرازيل بوزن ١,١٠، وأخيراً جنوب أفريقيا بوزن ٠,٧٠. سيسهم تحالفها في إطار مجموعة البريكس في إعادة توازن القوى على الصعيدين الإقليمي والدولي.

كل دولة من دول البريكس تسعى لبناء قوتها العسكرية وتطويرها بهدف مواجهة أي اعتداء محتمل من الدول المجاورة، أو للدفاع عن نفسها في حالات الغزو. وعليه، يمكن لأي دولة استخدام القوة العسكرية لتحقيق أهدافها، ما لم تكن تعتقد أن قيمة السلام تفوق تقييمها لهذه الأهداف. لذا، يتوجب على جميع الدول أن تكون مستعدة دائماً لمواجهة القوة العسكرية بقوة مماثلة، أو تحمل تبعات ضعفها.^{xi}

٢) التحديات التي تواجه تكتل البريكس

تواجه مجموعة البريكس مجموعة من التحديات يمكن إجمالها بالنقاط الآتية^{xii}:

- الولايات المتحدة الأمريكية: وهي من أهم التحديات التي تواجه كتكتل البريكس إذ لم تسمح الولايات المتحدة بأن تستلم التكتل موقعاً متقدماً في النظام العالمي، لا سيما أن هناك دولتين في المجموعة تكن الولايات المتحدة لهما العداء الباطن وتعمل بجهد لإحباط مساعيها في تغيير توازن القوى في النظام الدولي، وهما الصين، وروسيا.
- التنافس بين دول البريكس: وخير مثال على ذلك التنافس الصيني الروسي حول آسيا الوسطى التي تحتوي على مخزون هائل من الطاقة، وتحولت إلى ساحة تنافس عليها الدول الكبرى الإقليمية والعالمية، ومنها روسيا، والصين التي وبعد أن أصبحت ثاني أكبر مستهلك للطاقة، أصبحت تبحث عن بدائل رخيصة وأكثر أماناً، فاتجهت نحو آسيا الوسطى، وعملت على التغلغل فيها عبر الاستثمار في مئات المشاريع في مجالات متعددة أهمها التنقيب وبناء خطوط أنابيب نقل الطاقة وتشديد البنى التحتية وغيرها. وقد أثارت هذه الاستثمارات حفيظة وقلق روسيا، وخشيت من أن تنافسها الصين على خطوط نقل النفط والغاز، ويتأثر موقعها كمنتج مهم للنفط، والغاز^{xiii}.
- الطبيعة الخاصة لتجمع بريكس، حيث إن البريكس ليس كغيره من التجمعات والتكتلات التي تضم عدداً من الدول المتجانسة والمتشابهة، والتي يجمع بينها عدد كبير من الروابط السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بل على العكس من ذلك، إذ أن دول البريكس أنظمتها متباينة على الأصعدة السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية.
- إن تجمع بريكس ليس وحيداً على الساحة الدولية، بل إن هناك عدداً من التكتلات والأحلاف المتواجدة، ووجودها مع تباين المصالح ومحدودية الموارد - يفرض

تنافساً، اقتصادياً، وسياسياً، وهذا التنافس لن يكون سهلاً، وقد يؤدي إلى صدامات تعرقل التقدم وتقيّد حضورها في الأسواق الدولية.

- عدم تنسيق بعض السياسات التجارية بين دول البريكس، حيث إنه ما تزال هناك العديد من السياسات التجارية غير المنسقة بين دول المجموعة، فهناك سياسات اغراق متبعة، منها إغراق السوق البرازيلية بالأحذية الصينية، وجنوب إفريقيا بالملابس الصينية، حيث واجهت صناعة النسيج ضربة كبيرة في جنوب إفريقيا بسبب المنتجات الصينية، كما فرضت الهند رسوماً على بعض السلع الصينية، وحصل خلاف بين الصين، وروسيا حول تسعير النفط الروسي.

ثالثاً: دور البريكس في النظام الدولي ومستقبله في ظل هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية

أن تكتل دول البريكس منذ مؤتمرها الأول المنعقد في موسكو عام ٢٠٠٩ ظهرت طموحاته السياسية حول بلورة رؤية استراتيجية تتمحور حول إمكانية خلق رؤية منسجمة حول تجمّع دولي عابر للدول، يسعى إلى الدفاع عن مصالح أعضائه، لاسيما في مجال معالجة آثار الأزمة الاقتصادية، والنهوض الاقتصادي، وإصلاح الأمم المتحدة، والنظام المالي العالمي، فضلاً عن التعاون في مجال الطاقة، والتغير المناخي، ومكافحة الإرهاب، والأمن الغذائي، وبذلك فإن تكتل البريكس لا يسعى إلى قلب النظام الدولي جذرياً، وإنما يعمل على تغييره بما يناسب مصالحه، وبالرجوع إلى مقدرات هذه الدول، سنجد أنها دول صاعدة وحاضرة بقوة في جميع مجالات التبادل القائمة .

أولاً: الصين أصبحت القوة الاقتصادية الثانية، والقوة التجارية الأولى عالمياً، علاوة على تطويرها قوة علمية وتكنولوجية، لا سيّما ما يتعلق بصناعاتها في

المجال الإلكتروني، ثم تحولها إلى قوة مالية ضاربة تمتدّ إلى المحيط الهادي، كما أصبحت لها قدرات صاروخية، وبالسّية، وبحرية^{xiv}.

تتجلى مساعي تكّثّل البريكس لكسر هيمنة واحتكار صندوق النقد الدولي للتحكم في السيولة النقدية، وانفراد البنك الدولي بقيادة سياسات هيكلية في مختلف بلدان العالم، فضلاً عن الهيمنة على القرار الدولي، وهذه هي المرة الأولى التي تظهر فيها قوى خارج المثلث التقليدي وهم الولايات المتحدة الأمريكية، وأوروبا، واليابان، إذ من السمات المميزة لتكتل البريكس أيضاً أنه يخضع في مصادر قوته لإرتباطاته وتبعيته للسوق العالمية التي تتوقف عليها كثير من مبادلاته التجارية^{xv}.

لقد ارتفع مركز القوى الصاعدة، ولا سيّما بريكس في سلم القوى الدولية، وأصبحت أكثر تأثيراً ونفوذاً، تحديداً بعد استمرار انجازاتهم التنموية، وترابطها ومأسسة علاقاتها، وإسهامها في الحفاظ على النمو واستقرار الاقتصاد العالمي بعد الأزمات الخطيرة التي عرفها العالم، لا سيما أن ظهور تلك القوى كفاعل جديد ذي صلة بالسياسات التنموية العالمية وأجندتها، وله مساهمته ومقارباته الخاصة في مجال التعاون التنموي، فضلاً عن انها واقع باتت تدركه جميع الأطراف في النظام الدولي.

ومن الطبيعي ان ظهور مجموعة بريكس كقوة اقتصادية وسياسية تنافس القوى التقليدية انجاز بحد ذاته؛ لأنها تسعى لتوفير عدد من الامتيازات للدول النامية للنهوض بإقتصادياتها عبر توجيه استثماراتها في هذه البلدان، وكذلك تخفف عليها الضغوطات التي كانت تمارس عليها من طرف النظام الاقتصادي الغربي المستنزف لثروات الشعوب، كما انها ساعدت على تطوير

وتشجيع التجارة والاستثمار على المستوى العالمي الذي كان محتكراً من لدن الاقتصاديات الغربية، إذ تسعى البريكس للانتقال الى مستوى جيد من العلاقات بين الدول التي تسودها العدالة والمساواة في تقاسم الارباح؛ لذا ركزت على انشاء هيكل دولي جديد موازياً لصندوق النقد الدولي يعمل على تقديم القروض للدول النامية، محاولة انهاء هيمنة الولايات المتحدة وحلفائها على المؤسسات الدولية، كما يكون هذا الهيكل كدعوى يقي بلدان المجموعة واسواقها من الهزات المالية المفتعلة، ويضمن استقلاليتها في حل القضايا الاقتصادية وفق نهج متعدد الاقطاب. ومن خلال ما سبق يمكن معرفه دور البريكس في النظام الدولي من مجالات عدة اهمها: ^{xvi}

١. تعزيز التعددية: تسعى دول البريكس إلى تقديم بديل للنظام الأحادي القطب الذي هيمن عليه الغرب، لا سيما الولايات المتحدة. من خلال تعزيز التعددية، إذ يسعى التكتل إلى زيادة تأثير الدول النامية في الشؤون العالمية.

٢. إصلاح المؤسسات الدولية: تدعو دول البريكس إلى إصلاح المؤسسات المالية الدولية، مثل صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، من أجل تمثيل أفضل للدول النامية في اتخاذ القرار، وضمان نظام مالي عالمي أكثر عدلاً.

٣. توسيع التجارة البينية: تعمل دول البريكس على تعزيز التجارة بينها من خلال إنشاء اتفاقيات تجارية متعددة الأطراف، مما يساعد على تقليل الاعتماد على الدولار الأمريكي، ويعزز الاقتصاديات الوطنية.

٤. التعاون الإقتصادي: يسعى البريكس إلى تعزيز التعاون الإقتصادي بين

أعضائه من خلال مشروعات مشتركة وتبادل التكنولوجيا، والاستثمار، مما يسهم في التنمية الإقتصادية للدول الأعضاء.

٥. توجيه السياسات العالمية: تتمتع دول البريكس بصوت جماعي يؤثر في

القضايا العالمية مثل تغير المناخ، والأمن الغذائي، والتنمية المستدامة. من خلال مناقشاتها وتعاونها، تعمل هذه الدول على تحديد أولويات السياسة العالمية.

٦. القوة العسكرية: مع وجود قوى عسكرية مثل روسيا، والصين، والهند،

يمكن لدول البريكس أن تسهم في تحقيق توازن قوى على المستوى الدولي. هذا مما يعزز من قدرتها على مواجهة التحديات الأمنية ويعطيها دوراً أكبر في صياغة السياسات الأمنية العالمية.

اما في ما يتعلق بمكانة الولايات المتحدة الامريكية الدولية تجاه القوى

الصاعدة التي بدأت تظهر على الساحة الدولية مثل، روسيا، والصين،

والبرازيل، والهند، وغيرها من الدول، فبالنسبة الى السلوك السياسي الأمريكي

اتجاه تجمع البريكس بدأت الولايات بتبني سلوكاً سياسياً جديداً مع روسيا

تمحورت حول إقامة علاقات متينة مع الدولة الروسية الجديدة، والعمل على

جذبها الى معسكر الديمقراطيات الغربية، ببذل كل الجهود لمساعدة

الإصلاحيين الروس في إنجاز وإكمال عملية التغيير التي شرعوا فيها بعد ان

نفضوا أيديهم من الشيوعية، وحتى يكتمل التحول المطلوب الى تبني وممارسة

حرية سياسية وإقتصادية لا رجعة عنها، والى سياسات خارجية غير عدوانية

وبدون غايات للهيمنة، ولكن طموحات الولايات المتحدة الامريكية لتسهيل

تحول روسيا إلى دولة ديمقراطية موالية للغرب، سرعان ما انهارت في أعقاب الانهيار المالي في روسيا في عام ١٩٩٨، والحدة المتزايدة بشأن توسع الناتو

xvii

اما بالنسبة الى الصين فقد حاولت الولايات المتحدة خلق إستراتيجية عسكرية لإحتواء الصين، على وفق الأنموذج السوفياتي خلال الحرب الباردة، لمحاولة إفلاس الدولة الصينية بإجبارها على الدخول في سباق تسلح لا نهاية له، وتخريب الدولة الصينية من داخلها عن طريق تشجيع الحركات الداعية للثورة الديمقراطية والانفصال العرقي، في هذه الأثناء تم العمل على تحديد الرادع النووي الصيني عن طريق منظومة الدفاع الصاروخي الأمريكي. ومحاولة التدخل في الشؤون الداخلية للصين، وفيما يخص الهند، فقد أدركت الولايات المتحدة الأمريكية أهميتها على الساحة العالمية، فقد كانت زيارة كلينتون الى الهند عام ٢٠٠٠ أول زيارة يقوم بها رئيس أمريكي منذ ٢٢ عاماً، وأبلغ الرئيس الأمريكي بيل كلينتون في خطاب ألقاه امام جلسة مشتركة خاصة للبرلمان الهندي، ان أمريكا ترحب بقيادة الهند في المنطقة وفي العالم، ويضيف؛ انتهى رسمياً عهد الحرب الباردة من الجفاء بين الولايات المتحدة، والهند، وهكذا كانت الساحة مهياًة لقيام شراكة غير مسبوقة بين البلدين^{xviii}

اما بالنسبة للبرازيل فإن الرؤية الأمريكية تدرك مدى أهمية البرازيل وعناصر القوة التي تتوافر عليها من ناحية الموقع، والحجم، والمكانة مما يؤهلها لتصبح قوة عالمية، وان تكون قائداً للقارة، وهي لا تحتاج الى موافقة من أحد لتصبح كذلك؛ ولذا فقد تعاملت الولايات المتحدة الأمريكية مع هذه الحقائق الموجودة، فهي محور القارة الذي يجذب العمالة والاستثمار من كل

حذب و صوب، لذا منحت الولايات المتحدة البرازيل وضعاً استشارياً خاصاً في شؤون أمريكا اللاتينية^{xix}

من خلال ما سبق يمكن القول ان مستقبل النظام الدولي في وجود التكتلات الكبرى مثل تكتل مجموعة بريكس يمكن أن يؤسس لإطار جديد في النظام الدولي من خلال إعطاء مساحة أكبر للدول النامية في النظام الإقتصادي الجديد الذي سيكون نظاماً عالمياً متعدد المراكز، أو ستقوم هذه التكتلات بإصلاحات كبيرة في النظام الإقتصادي القائم، وهو ما سينعكس إيجاباً على مستقبل النظام الدولي، والعلاقات الإقتصادية الدولية من خلال تقليل الهيمنة الأمريكية على المؤسسات الإقتصادية العالمية، وهذا يشترط ب بروز قوى أعلى كفاءة من الولايات المتحدة الأمريكية في تنظيم المؤسسات الإقتصادية العالمية.

الخاتمة : تعد التكتلات الاقتصادية من اهم الفواعل الدولية التي أثرت في النظام الدولي، ولعل أبرز هذه التكتلات الاقتصادية بروز القوى الصاعدة، ومنها مجموعة دول البريكس التي تتكون من الدول الآتية وهي (البرازيل، وروسيا، والهند، والصين، وجنوب أفريقيا) وتأثيرها المتنامي، ولا سيما الإقتصادي، مثل تحديا للسياسة الأمريكية في مناطق العالم المختلفة، وان نشأة هذا التكتل بالأساس تهدف الى تغيير النظام الدولي من احادي القطبية في ظل هيمنة الولايات المتحدة الامريكية ومؤسسات برتن و دز المتمثلة بـ)

صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية)، وزيادة مراكز القوة، وسيطرة الدولار على العملات الأخرى، والاعتماد على نظام جديد يعتمد على تعدد القطبية .

الهوامش

ⁱ فاتح عمارة، دور التكتلات الاقتصادية في الحوكمة الاقتصادية العالمية مجموعة البريكس (BRICS) أنموذجاً، رسالة ماجستير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر - باتنة، 2015، ص10.

ⁱⁱ حسين عمر، التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر: النظرية والتطبيق، القاهرة، دار الفكر العربي، 1998، ص7

1أحمد علو، "هل تعيد دول البريكس رسم ملامح النظام العالمي ؟"، مجلة الجيش، العدد(333)، (بيروت: وزارة الدفاع اللبناني ، لبنان ٢٠١٣).

2عبد الله رزق، الاقتصاد العال ، عبد الله رزق، الاقتصاد العالمي في زمن الازمات المتناقلة، ط١، (بيروت: دار المنهل اللبناني، لبنان، ٢٠١٢) ، ص٢٣٥.

3محمد عبد العاطي، "بريكس وأفريقيا"، مجلة افريقيا قارتنا، العدد(٤)، (القاهرة: الهيئة العامة للاستعلامات، مصر، ٢٠١٣)، ص١.

1سالي موفق، التكتلات الاقتصادية الدولية ودورها في الاقتصاد العالمي، بريكس أنموذجاً، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ٢٠١٧، ص ٦١

1سامر عبدا لله، "منظمة البريكس والنظام الدولي الجديد"، مجلة شؤون الأوسط، العدد(١٤٢)، (بيروت : مركز الدراسات الإستراتيجية، لبنان، ٢٠١٢) ص١٠٩.

2 يونس بلفلاح، واقع وافاق العلاقات العربية بمجموعة البريكس، شبكة المعلومات الدولية (الانترنت ، متاح على الرابط:

<http://studies.alarabiya.net> .

1مجد أكرم ناصر، انعكاسات ازمة كورونا على التكتلات الاقتصادية (دراسة حالة مجموعة البريكس)، مجلة الدراسات الدولية، العدد ٩٣، ٢٠٢٣، ص ٥٩٦

1 South African Government, In: <http://www.gov.za/about-sa/south-africa-glance>

- 1 كينيث ن. والتز، الانسان والدولة والحرب - تحليل نظري، ترجمة عمر سليم التل، ط ١، (ابو ظبي: هيئة ابو ظبي للسياحة والثقافة، الامارات العربية المتحدة، ٢٠١٣)، ص ٣١١
- 2 علو احمد، هل تعيد البريكس رسم ملامح النظام العالمي، مجلة الجيش اللبناني، من خلال شبكة المعلومات الالكترونية: WWW.lebarmy.net
- 3 مجد أكرم ناصر، انعكاسات ازمة كورونا على التكتلات الاقتصادية (دراسة حالة مجموعة البريكس)، مصدر سبق ذكره، ص ٥٩٧
- 1 عبد القادر ورسمه غالب، "مجموعة بريكس ومكانتها في البنية الدولية"، مجلة افاق المستقبل، العدد (٢٦)، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والأبحاث الاستراتيجية، الامارات العربية المتحدة، ٢٠١٥)، ص ٢٩.
- 2 كاظم الموسوي، " قمة بريكس السادسة والنظام الدولي الجديد"، شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)، تاريخ النشر ٢٤/٧/٢٠١٤، تاريخ الاطلاع والتوثيق: ٩/٨/٢٠١٦، متاح على الرابط: <http://kadhimmousawi.blogspot.com/2014/7/24>
- 1 أسيل فيصل ياسين، تأثير البريكس في الحد من الهيمنة الأمريكية، مجلة نسق، العدد ٥، ٢٠٢٣، ص ١٠٣٧
- 1 Peter J. Schraeder; Continuity and Change in U.S. Foreign Policy toward Southern Africa: Assessing the Clinton Administration, Nordic Journal of African Studies 10(2): 131-147 (2001), p134. www.njas.helsinki.fi/pdf-files/vol10num2/schraede .
- 2 باراج خانا، السلطة والسطوة في النظام العالمي الجديد، ط ١، (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، لبنان، ٢٠٠٩)، ص ٢٣٣.
- 1 طارق محمد ذنون، تأثير مجموعة البريكس في إعادة تشكيل النظام الدولي، مجلة تكريت للعلوم السياسية، العدد ١٩، ٢٠٢٠، ص ١٠٨

المصادر:

١. أحمد علو، "هل تعيد دول البريكس رسم ملامح النظام العالمي؟"، مجلة الجيش، العدد (٣٣٣)، (بيروت: وزارة الدفاع اللبنانية، لبنان ٢٠١٣)

٢. حسين عمر، التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر: النظرية والتطبيق، القاهرة، دار الفكر العربي، 1998
٣. عبد الله رزق، الاقتصاد العالمي، عبد الله رزق، الاقتصاد العالمي في زمن الازمات المتناسلة، ط١، (بيروت: دار المنهل اللبناني، لبنان، ٢٠١٢
٤. محمد عبد العاطي، "بريكس وإفريقيا"، مجلة إفريقيا قارتنا، العدد (٤)، (القاهرة: الهيئة العامة للاستعلامات، مصر، ٢٠١٣)
٥. سالي موفق، التكتلات الاقتصادية الدولية ودورها في الاقتصاد العالمي، بريكس أنموذجاً، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهدين، ٢٠١٧
٦. سامر عبدا لله، "منظمة البريكس والنظام الدولي الجديد"، مجلة شؤون الأوسط، العدد (١٤٢)، (بيروت: مركز الدراسات الإستراتيجية، لبنان، ٢٠١٢)
٧. يونس بلفلاح، واقع وافاق العلاقات العربية بمجموعة البريكس، شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)، متاح على الرابط : <http://studies.alarabiya.net>
٨. الامم المتحدة، مجموعة البنك الدولي (٢٠١٦) البيانات بالاعتماد على: شعبة السكان التابعة للأمم المتحدة. التوقعات السكانية العالمية، تقرير إحصاءات السكان والإحصاءات الحيوية (عدة سنوات)، شبكة المعلومات الدولية وعلى الرابط http://data.albankaldawli.org/indicato_r
9. South African Government, In: <http://www.gov.za/about-sa/south-africa-glance>

١٠. فتحي محمد مصيلحي: خريطة القوى السياسية وتخطيط الامن القومي، ط٢، (القاهرة: مطابع جامعة المنوفية، مصر، ٢٠٠١)
١١. فاتح عمارة، دور التكتلات الاقتصادية في الحوكمة الاقتصادية العالمية مجموعة البريكس (BRICS) أنموذجاً، رسالة ماجستير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر - باتنة، 2015.
١٢. كينيث ن. والتز، الانسان والدولة والحرب - تحليل نظري، ترجمة عمر سليم التل، ط١، (ابو ظبي: هيئة ابو ظبي للسياحة والثقافة، الامارات العربية المتحدة، ٢٠١٣)،
١٣. عبد القادر ورسمه غالب، "مجموعة بريكس ومكانتها في البنية الدولية"، مجلة افاق المستقبل، العدد (٢٦)، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والأبحاث الاستراتيجية، الامارات العربية المتحدة، ٢٠١٥)،
١٤. كاظم الموسوي، " قمة بريكس السادسة والنظام الدولي الجديد"، شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)، متاح على الرابط:

<http://kadhimmousawi.blogspot.com/2014/7/24>

١٥. باراج خانا، السلطة والسطوة في النظام العالمي الجديد، ط١، (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، لبنان، ٢٠٠٩)، ص٢٣٣.

16. Peter J. Schraeder; Continuity and Change in U.S. Foreign Policy toward Southern Africa: Assessing the Clinton Administration, Nordic Journal of African Studies 10(2): 131-147 (2001) www.njas.helsinki.fi/pdf-files/vol10num2/schraede

١٧. مجد أكرم ناصر، انعكاسات أزمة كورونا على التكتلات الاقتصادية (دراسة حالة مجموعة البريكس)، مجلة الدراسات الدولية، العدد ٩٣، ٢٠٢٣

١٨. علو احمد، هل تعيد البريكس رسم ملامح النظام العالمي، مجلة الجيش اللبناني، من خلال شبكة المعلومات الالكترونية: WWW.lebarmy.net